المذكور ومجرد كا تحقق الامر عائي طريق الدلالة لا بناني كون الحصر
المدلول حقيقيا مطابقا للواقع ولا يقتضي كونه حصرا ادعائيا
لان الحصر الادعائي ما لم يكن احد جزئيه الايجابي والسلبي مطابقا
للواقع الا بحسب الادعاء كما في مثال عمرو الشجاع **قلت** لا يلزم
من دلالة تعريف الجنس في المسند على حصره في المسند اليه
دلالة تعريف الجنس في المسند اليه على حصر في المسند اذا حكم عليه
بنكرة كما في قولك المحمد ثابت مرتبط فلا تنافي
بين كلامي الشريف المحقق وعليك بالتامل في هذا المقام **قوله**
واما كلاهما المبني على ان دخول اللام على اسم الجنس بعد
تجريده عن معنى الوحدة او على مذهب وضع اسم الجنس في
الماهية المطلقة والافراد اللام بأباه **قوله** فلان لام الاستغرا
والجنس في تسويتهما تعريض للمحقق الشريف بان تجوز تعلق
الجنس بشخصين دون تعلق الفرد تحكم ظاهر **قوله** انما يدل
على ان الى آخره يعني ان الكلام بدون اللام يدل على ان الحمد
ثابت واللام للاستغراق او الجنس انما يدل على كون ذلك الثبوت
لكل فرد او للجنس لما قالوا ان الحروف تدل على معنى في غيرها وهذه
الارادة من المحشي مبنية على ما قاله الشيخ عبد القاهر من ان
كلا من الاثبات والنفي راجع الى القيد فاذا دخل ان اللام دال على حال
المحكوم عليه استغراقا او جنسا لا على الثبوت بل هو مدلول لام الملك
اقول بل هو مدلول الرابطة الدالة على وقوع النسبة اولا ووقوعها مع
ان اسناد الدلالة الى اللام من الاسناد الى السبب والدال في الحقيقة
الكلام المشتمل عليه **قوله** مرتبط به بيان لثابت لله لما فيه
من الابهام اذ المتبادر منه ثبوت الصفة للموصوف كما سلف منه
مثله في معنى لام الملك وحينئذ لا يرد عليه ما اورده على الاستغراق
لاستحالة قيام صفة واحدة بالشخص بموصوفين فهو مبني لسؤال
الوارد على دلالة لام التعريف وحده وليس مراده حمل لام الملك
على معنى الارتباط حتى يتجه عليه ان اللايق تاخير هذا الايراد عن
الايراد على

الايراد على الثاني والثالث لتوقفه عليه **قوله** لجواز ان يتعلق حمد
واحد بالشخص كما في الاستغراق او بالجنس كما في الجنس بشخصين
سواء كانا محمودين في هذا الحمد كما اذا قلنا احمدت الله وزيدا
على انعامهما او لم يكن احدهما كما اذا قلنا احمدت زيدا على انعامه
فانه متعلق ومرتبط بخالق الانعام تما كانت متعلقا بكاسبه على
مذهب الاشاعرة وذلك لانه ليس المراد من التعلق والارتباط
بالله تعالى كونه تعالى محمودا في هذا الحمد بالفعل والا لم تمكن
الصورة الثانية متعلقة به تعالى مع انه من افراد الحمد فيبطل
الحلية القائلة بان كل حمد متعلق بالله تعالى فيحتاج الى الادعاء
ولا قائل به من الاشاعرة في الافراد المتغايرة بالذات والفرض
بيان انه بعد صدق تلك الكلية هل يلزم الحصر ام لا فلما حكم
المحققان بالزوم اورد المحشي عليهما بان صدق الكلية ممكن
مع عدم الحصر بان يكون بعض افراد الكلية متعلقا بشخصين اذ
لا تنافي بين التعلقين **الايرد** ان الامر الواحد الحادث يتعلق
بفاعله وجميع اسبابه وشروطه **وبالجملة** فرق بين الثبوت والا
ومن غفل عما حققنا قال اذا قلنا احمدت الله وزيدا على انعامهما فهو
في الحقيقة حمدان متغايران بالذات لان تحقق ذات الحمد مشروط
بامور من جملتها المحمود فتغايرت ذات المحمود يستدعي تغاير ذات
الحمد فما فرض حمدا واحدا متعلقا به تعالى وبغيره في الحقيقة حمدان
متغايران بالذات لا بالاعتبار انتهى ولم يدر ان تعلق الحمد غير
منحصر في تعلقه بالمحمود **واقول** هذا النظر مدفوع اما اولا فبان
المراد من تعلق الحمد به تعالى تعلقه به تعالى من جهة كونه تعالى مؤثرا
حقيقيا في المحمود عليه الذي هو الجميل الاختياري في الحمد اللغوي والانعام
في العرفي لا مطلق التعلق وهو ظاهر فلو كان متعلقا بهذا التعلق بشخصين
يلزم تعدد الصانع فهو بعيد الاحتمال المذكور بالنسبة الى من يوحد
الصانع قطعا وان لم يعده بالنسبة الى المشرك وليس مرادهما
انه كلما اطلق هذا الكلام فمجرد مفهومه يدل على الحصر بل المراد انه

Copyright Imam Sadiq University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)